

نموذج
خطة بحث علمي مقترح
بعنوان

"التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة
العربية السعودية: دراسة مقارنة "
لتسجيل لدرجة الدكتوراه في القانون

إعداد
رباب عبد الله الرحيلي
٢٣٢٠٠٠١٣٠
٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات رقمية متسارعة أثّرت على جميع مناحي الحياة، ولا سيما في مجال العدالة والقضاء، حيث أصبح استخدام التقنيات الحديثة^(١) ضرورة ملحة لتطوير أداء المنظومات العدلية، وتحقيق العدالة الناجزة^(٢)، وضمان الشفافية وسرعة الفصل في المنازعات. وفي هذا السياق، أولت المملكة العربية السعودية أهمية كبرى للتحويل الرقمي في إطار رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى بناء حكومة رقمية متكاملة، ومنظومة عدلية حديثة تركز على التكنولوجيا والابتكار. يمثل موضوع "التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية" محوراً مهماً من محاور تطوير القضاء، لما له من أثر مباشر في تحسين الكفاءة المؤسسية^(٣) وجودة الخدمة المقدمة للمواطنين والمقيمين، وتحقيق مبدأ العدالة الفعالة. وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى التحديات القانونية والتقنية والإجرائية التي تفرضها التحولات الرقمية، خاصة في ظل المقارنة مع تجارب قضائية رائدة في العالم.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في الآتي:

- ١- إبراز مدى التقدم الذي حققته المملكة في ميدان التحول الرقمي القضائي.
- ٢- الوقوف على نقاط القوة والتحديات التي تواجه هذا التحول.
- ٣- الاستفادة من التجارب المقارنة لتقديم توصيات علمية تعزز من فاعلية النظام القضائي السعودي.
- ٤- إثراء المكتبة القانونية بدراسة منهجية حديثة تربط بين القانون والتقنية في المجال القضائي.

(١) مثل الذكاء الاصطناعي، التقاضي عن بعد، أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية.

(٢) - يُقصد بها تسريع عملية الفصل في القضايا دون الإخلال بضمانات العدالة.

(٣) الكفاءة المؤسسية تعني تقليص الإجراءات، واستخدام الموارد بشكل أكثر فاعلية عبر التكنولوجيا.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ١- تحليل مفهوم التحول الرقمي وأبعاده القانونية والإدارية في السياق القضائي.
- ٢- دراسة الأطر النظامية التي تحكم التحول الرقمي في القضاء السعودي^(٤).
- ٣- مقارنة التجربة السعودية مع تجارب دولية مختارة (مثل: الإمارات، سنغافورة، أو إستونيا).
- ٤- استشراف آفاق تطوير النظام القضائي السعودي في ضوء التحول الرقمي.
- ٥- تقديم مقترحات عملية لتعزيز كفاءة النظام القضائي الرقمي في المملكة.

إشكالية البحث:

يعد التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول الحديثة في تطوير أنظمتها القضائية، إذ تسهم الرقمنة في تعزيز الكفاءة، وتيسير الوصول إلى العدالة، وتقليل التكاليف والوقت، وتحديث البنية التحتية القانونية بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي. وقد أولت المملكة العربية السعودية هذا الجانب أهمية كبرى ضمن رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠، حيث أطلقت العديد من المبادرات والمشاريع الرقمية عبر وزارة العدل، مثل "منصة ناجز" و"خدمة التقاضي الإلكتروني"، و"المحاكم الرقمية"، وغيرها من الخدمات التي تهدف إلى تحويل العملية القضائية إلى نموذج رقمي متكامل^(٥).

ورغم هذه الإنجازات، إلا أن التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي لا يزال يواجه العديد من التحديات على المستويين التشريعي والتطبيقي. فعلى الصعيد التشريعي، تظهر الحاجة إلى تطوير منظومة القوانين والأنظمة بما يتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية، كتعديل قواعد الإثبات، وضمان حجية الوثائق الإلكترونية، وحماية الخصوصية الرقمية للمتقاضين. أما على المستوى التطبيقي، فتتعلق التحديات بجاهزية البنية التحتية التقنية، ومستوى تدريب الكوادر القضائية والإدارية، ومدى قبول المجتمع القانوني لهذا النمط الجديد من العدالة.

كما أن تجربة المملكة في هذا المجال ما زالت ناشئة مقارنة بتجارب دول رائدة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي أنشأت "محكمة المستقبل"^(٦) واعتمدت استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض الخدمات القضائية، وكذلك جمهورية سنغافورة التي تعد نموذجاً عالمياً في توظيف التقنية داخل النظام القضائي من خلال مشاريع مثل "القضاء بلا أوراق" و"التوزيع الذكي للقضايا". ومن هنا تنشأ ضرورة

(٤) مثل المادة (٦) من نظام الإثبات السعودي التي تتناول حجية المستندات الإلكترونية.

(٥) منصة ناجز هي بوابة رقمية تقدم عشرات الخدمات القضائية إلكترونياً للمستخدمين دون الحاجة لمراجعة المحاكم.

(٦) أطلقت دبي "محكمة المستقبل" لتكون نموذجاً عالمياً في العدالة الرقمية، تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تنفيذ الأحكام.

البحث المقارن بين التجربة السعودية ونماذج دولية ناجحة، لا بهدف النقد، وإنما لاستخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز جودة التحول الرقمي القضائي في المملكة.

وتتجلى إشكالية هذا البحث في تحديد مدى فاعلية التحول الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية، في ضوء التحديات الراهنة، ومدى نضج التشريعات^(٧)، وتكامل البنية التقنية، ومدى استفادة المملكة من التجارب المقارنة^(٨). كما يتساءل البحث عن حدود العدالة الرقمية^(٩) في تحقيق الضمانات القانونية للمتقاضين، وعن أثر هذا التحول على مفاهيم مثل الشفافية^(١٠)، والعلنية، وحق الدفاع^(١١).

وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمحور حول:
"مدى نجاعة التحول الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية في تحقيق العدالة الفعالة، وما إذا كان هذا التحول قد بلغ درجة من النضج تسمح بمقارنته بالتجارب الإقليمية والدولية الرائدة مثل الإمارات وسنغافورة، وذلك من حيث الإطار التشريعي، والبنية التقنية، وجودة الخدمات المقدمة، والتحديات العملية والقانونية المرتبطة به".

(٧) يُقصد بنضج التشريعات مدى توافق الأنظمة والقوانين الحالية مع متطلبات العمل الرقمي، بما يشمل الإثبات الإلكتروني، الخصوصية، وحجية البيانات.

(٨) مثل تجربة "محكمة المستقبل" في دبي، ومنظومة "القضاء المؤتمت" في سنغافورة، التي تعتمد الذكاء الاصطناعي وتقنيات دون أوراق.

(٩) العدالة الرقمية تشمل جميع الإجراءات القضائية التي تُدار إلكترونياً، مع الحفاظ على حقوق المتقاضين وضماناتهم الأساسية.

(١٠) الشفافية القضائية تعني إمكانية تتبع الإجراءات وفهم القرارات القضائية بوضوح وحياد، حتى في المنصات الرقمية.

(١١) يُقصد بحق الدفاع قدرة المتقاضى على عرض وجهة نظره بشكل متكافئ، حتى ضمن منصات التقاضي عن بُعد أو المؤتمتة.

تساؤلات البحث:

تكمن الإشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في تطوير النظام القضائي في المملكة العربية السعودية، وما مدى نجاعة الأطر النظامية والتنظيمية المرافقة لهذا التحول مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ١- ما هو الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في القضاء^(١٢)؟
- ٢- ما هي أبرز المبادرات الرقمية التي طبقتها المملكة في المجال القضائي^(١٣)؟
- ٣- ما مدى توافق هذه المبادرات مع المعايير الدولية^(١٤)؟
- ٤- ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة السعودية وغيرها من التجارب المقارنة؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- ١- أن التحول الرقمي أسهم بشكل إيجابي في تطوير النظام القضائي السعودي.
- ٢- أن هناك تحديات تنظيمية وتشريعية ما زالت تعيق التحول الرقمي الكامل.
- ٣- أن الاستفادة من التجارب الدولية قد تسهم في تطوير نموذج رقمي قضائي أكثر تكاملاً وفعالية في المملكة.

^(١٢) يتضمن المفهوم الجوانب التقنية، والإجرائية، والقانونية المتصلة باستخدام التكنولوجيا في إدارة العدالة.

^(١٣) مثل منصة "ناجز"، "بوابة التدريب العدلي"، وخدمة "الدوائر القضائية عن بُعد".

^(١٤) مثل معايير الشفافية، الحماية الإلكترونية، السرعة، والكفاءة التي تضعها منظمات مثل الأمم المتحدة وOECD.

منهجية البحث

يعتمد البحث على مناهج علمية متعددة:

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل النصوص النظامية والمبادرات الرقمية ذات الصلة.

المنهج المقارن: لمقارنة التجربة السعودية مع تجارب دول أخرى^(١٥).

المنهج الاستشرافي: لتقديم رؤية مستقبلية لتطوير النظام القضائي الرقمي في المملكة^(١٦)

^(١٥) يستخدم المنهج المقارن في الدراسات القانونية لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القضائية في دول مختلفة من حيث البنية التشريعية والتطبيق العملي.

^(١٦) يُقصد بالمنهج الاستشرافي توقع الاتجاهات المستقبلية وصياغة تصورات علمية قائمة على المعطيات الحالية، وغالبًا ما يُستخدم في الدراسات المتصلة بالتقنية والتحول الرقمي

مخطط البحث

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة فصول رئيسة، وخاتمة:

• الفصل الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي في النظام القضائي

- تعريف التحول الرقمي ومظاهره في القطاع العدلي
- الأسس القانونية للتحول الرقمي القضائي
- التحديات العامة للتحول الرقمي في القضاء

• الفصل الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي

- المبادرات العدلية الرقمية في السعودية (ناجز، التقاضي الإلكتروني، التوثيق الرقمي)
- التحليل النظامي للتشريعات ذات العلاقة
- أثر التحول الرقمي على الكفاءة القضائية.

• الفصل الثالث: التجارب المقارنة والتحليل النقدي

- عرض وتحليل تجارب دولية (مثلاً: الإمارات، سنغافورة، إستونيا)
- أوجه المقارنة مع السعودية
- التوصيات والتوجهات المستقبلية.

• الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الخاتمة:

□ النتائج: التقدم الرقمي في السعودية ملحوظ، لكنه بحاجة إلى تشريعات أكثر مرونة، وبنية تحتية أكثر تكاملاً

(Al-Ketbi, ٢٠٢١).

□ التوصيات: إنشاء منصة قضائية موحدة، اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل تدريجي، تعديل بعض التشريعات

(البسام، ٢٠٢١).

□ الرؤية المستقبلية: قضاء رقمي ذكي يعتمد على البيانات ويضمن العدالة الناجزة.

المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

- ١- الأحمدى، سامي. (٢٠٢٠). التحديات القانونية للتحويل الرقمي في المحاكم السعودية. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٣٩(١)، ١٤٥-١٧٢.
- ٢- البسام، ناصر. (٢٠٢١). التحويل الرقمي في قطاع العدالة: رؤية نقدية. مجلة العدالة والقانون، ١٢(٣)، ٨٨-١١٠.
- ٣- الخليوي، عبد الإله. (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي بين الواقع والمأمول. مجلة التقنية والقانون، ٥(٢)، ١٢٣-١٥٠.
- ٤- السبيعي، فهد. (٢٠٢٤). التحويل الرقمي القضائي ومبادئ العدالة الإجرائية. مجلة الدراسات القضائية، ٦(١)، ٩٠-١١٢.
- ٥- السليمان، محمد. (٢٠٢٢). أثر التقنية في تسريع الفصل القضائي: دراسة تحليلية لنظام التقاضي الإلكتروني في السعودية. المجلة السعودية للقانون، ١٠(٢)، ٥٦-٨٤.
- ٦- المجلس القضائي الإماراتي. (٢٠٢١). التقاضي عن بُعد والتحويل الرقمي القضائي. دبي: منشورات القضاء الذكي.
- ٧- مركز البحوث الشرعية والقانونية. (٢٠٢٣). القضاء الرقمي وحماية الخصوصية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز البحوث.
- ٨- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٢). تقرير التحويل الرقمي الوطني. الرياض.
- ٩- وزارة العدل الإماراتية. (٢٠٢٢). المحكمة الذكية: الإنجازات والتحديات. أبو ظبي: وزارة العدل.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

١. Abu-Zahra, M. (٢٠٢٠). *Artificial Intelligence and Judiciary: A Comparative Study*. Legal Innovation Review, ١١(٣), ١١٠-١٢٧.
٢. Alghamdi, Y. (٢٠٢٤). *Reforming Saudi Courts Through Technology: The Future of Litigation*. Arab Legal Review, ٢٣(١), ٢١-٣٩.
٣. Alotaibi, H. (٢٠٢٢). *Judicial Digital Transformation in Saudi Arabia: An Evaluation of EJustice Initiatives*. Journal of Digital Law, ١٤(٢), ١٣٤-١٥٠.
٤. Alshehri, F., & Alshammari, M. (٢٠٢١). *Legal Framework for Digital Justice in Saudi Arabia: Challenges and Prospects*. Middle East Law Journal, ١٩(١), ٧٥-٩٢.
٥. Al-Ketbi, A. (٢٠٢١). *Digital Court Services in UAE: Legal Analysis*. Emirates Law Review, ١٥(٤), ٩٨-١١٣.
٦. Global Legal Tech Consortium. (٢٠٢٣). *Digitalization Trends in Judiciary*. <https://www.legaltech.org>
٧. Lee, K. (٢٠٢٣). *Smart Justice in Singapore: Integrating AI into Legal Systems*. Singapore Tech-Law Journal, ٩(٢), ٥٠-٧٢.
٨. Ministry of Justice – Saudi Arabia. (٢٠٢٣). *Annual Report on Digital Transformation in Justice*. <https://www.moj.gov.sa>
٩. OECD. (٢٠٢٣). *Access to Justice and Digitalization*. <https://www.oecd.org>
١٠. United Arab Emirates Federal Judiciary. (٢٠٢٢). *Smart Justice System Overview*. Dubai Courts Publications.
١١. Singapore Judicial Department. (٢٠٢٣). *Digital Courts and Legal Tech Vision 2025*.
١٢. United Nations ESCWA. (٢٠٢١). *Digital Transformation for the Arab Justice Sector*. Beirut.
١٣. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (٢٠٢٢). *E-Justice in the Digital Era*.
١٤. World Bank. (٢٠٢٢). *Digital Governance in Judicial Systems: Best Practices*. <https://www.worldbank.org>